

عام على المؤتمر الخامس لحزبنا

في شهر نيسان الجاري، يكون قد مضى على انعقاد المؤتمر الخامس لحزبنا عام كامل، كان حافلاً بالنشاط على مستوى الحركة الكردية، وعلى المستوى الوطني السوري العام. فعلى المستوى الكردي، كانت إحدى مقررات المؤتمر بذل المزيد من الجهود لتوحيد الصف الوطني الكردي، وإيلاء اهتمام خاص لإطاري التحالف الكردي والجبهة الكردية باعتبارهما إطارين نضاليين يمهدان الطريق نحو تأطير النضال الكردي العام، فكان التوصل إلى تشكيل هيئة عامة، تنسق العمل المشترك والمواقف السياسية بين الإطارين، خطوة جيدة كان لها دور هام في بلورة الموقف المشترك من إعلان دمشق والمشاركة في تأسيسه، وتمكنت بذلك من إدراج القضية الكردية في مقدمة القضايا الوطنية التي تحتاج إلى حل عادل لتصبح قضية كل السوريين المؤمنين بالإعلان. كما تمكنت من إزالة العراقيل أمام انخراطها كطرف كردي فعّال في النضال الوطني الديمقراطي العام، لتترجم بذلك الشراكة الوطنية السورية، وتتسع مساحة الاهتمام الكردي لتعم كل الوطن وقضاياه، بما في ذلك التغيير الديمقراطي السلمي الذي من شأنه الإقرار بالتعددية السياسية والقومية وإيجاد حل عادل للقضية الكردية.

وكان من بين التوجهات التي خرج بها المؤتمر، تطوير الحياة الديمقراطية داخل الحزب وتعميق دور المحافل والمؤسسات، والتأكيد على مبدأ توزيع الأعمال على أساس التخصص لزيادة طاقات الأفراد والهيئات الحزبية، واعتماد العمل الجماعي كمرجعية لإنضاج كل القرارات وتصويبها، وبذلك لا يعرف حزبنا دوراً فردياً لأحد من أعضائه خارج إطار تلك الهيئات والمؤسسات، ولا يملك أي عضو صلاحيات خاصة باستثناء ما يحددها النظام الداخلي للحزب.

وفي موضوع آخر يتعلق بالجهود التي يبذلها حزبنا في مجال وحدة الموقف الوطني الكردي، فإن تلك الجهود تنبع من إرادة رفاقنا وإيمانهم بأن القضية الكردية تهتم الجميع أحزاباً وأفراداً، وأن الوفاء لهذه القضية وتوفير مقومات النجاح لها يقتضي توحيد جهود أصحابها، وتوسيع دائرة الأصدقاء والداعمين لها. ومن هنا، ولكي يتمكن حزبنا من متابعة هذا الدور، فإنه يسعى دائماً لتحجيم الشعور التحزبي الضيق لدى الرفاق، وتوعيتهم بأفضلية المصلحة العامة لشعبنا على المصالح الحزبية الضيقة، وتجذب النشاطات الحزبية المنفردة عندما يكون بالإمكان القيام بأعمال مشتركة.

وجاءت الأحداث والتطورات لتؤكد مصداقية هذه الحركة، خاصة بعد مشاركة كل من التحالف والجبهة الكردية في إعلان دمشق، الذي عبرت وثيقته الأساسية عن إبرام عقد وطني يقوم على الاحتكام للديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والإقرار بمبدأ تداول السلطة وإنهاء نظام الاستبداد واللجوء لصناديق الاستفتاء (الاقتراع) في بناء المؤسسات التشريعية والدستورية وإدارة الحكم في إنجاز عملية التغيير الديمقراطي السلمي، وإيجاد حل عادل للقضية الكردية في سوريا، لاستعادة وتعبئة الطاقات الوطنية الكردية. وجاء الإعلان ليؤكد عدم المراهنة على وعود النظام وقراءاته الخاطئة لتطورات المحيط الإقليمي، والتي تسببت في عزل سوريا وفتح الثغرات في أسوارها، لتتسرب منها الضغوطات الخارجية التي عجز النظام عن مواجهتها بسبب عقلية وسياسة الحزب الواحد الإقصائية التي ينتهجها حزب البعث، والمراهنة على المساومات والتوازنات بدلاً تحصين الجبهة الداخلية، وتشديد القبضة الأمنية على مختلف أشكال الحراك الثقافي الديمقراطي، والإبقاء على حالة الطوارئ السائدة منذ الثامن من آذار ١٩٦٣، حيث مهدت تلك الحالة، وما رافقها من غياب الحريات الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان، لتأسيس دولة الاستبداد بدلاً من دولة القانون، وأورثت حرماناً عميقاً من الحقوق الوطنية، وأنتجت وضعاً خطيراً من التمييز القومي والسياسي بين المواطنين، وخلقت تفاوتاً واسعاً في توزيع الثروة والدخل الوطني، وأوجدت جواً موبوءاً بالفساد في مؤسسات الدولة وأوساط المجتمع وعجزت عن تلبية احتياجات الناس وتوفير حياة لائقة للمواطنين.

إن الوفاء لذكرى الجلاء ولذكرى شهدائه الأبرار، يتطلب، في هذه المناسبة الغالية على قلوب كل السوريين الذين يستلهمون منها المثابرة والعزيمة، الإصرار على مواصلة النضال في سبيل حرية المواطن وكرامة الوطن وتوحيد الصفوف لإنجاز عملية التغيير الديمقراطي وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم والقوانين الاستثنائية وإغلاق ملف الاعتقال السياسي وإنصاف الشعب الكردي وتمكينه من التمتع بحقوقه القومية، والعمل على تطوير المناطق الكردية التي ظلت تعاني من الإهمال المتعمد لعقود من الزمن، وإقامة نظام ديمقراطي تعددي وبناء وطن سعيد، لا مكان فيه للظلم والاضطهاد.